

*Dirassat & Abhath*

The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*

*ISSN : 1112-9751*

المفارقة النحوية في مدونة النحو التقليدي (بين التقييد والقاعدة)

The grammatical Paradox in the traditional grammar code

(Between production and rule)

عبد الهادي جمال الدين Abdelhadi Djamele Eddin

د/ خلف الله بن علي Khalfallah Benali

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت - (الجزائر)

(Centre Universitaire Ahmed ben Yahia Al-Wancharissi - Tissemsilt - (Algérie

الإيميل: [a.d.a.01@live.fr](mailto:a.d.a.01@live.fr)

تاريخ القبول: 2019-02-19

تاريخ الاستلام: 2018-11-27

## ملخص:

يُعدُّ مصطلحُ "المفارقة النحوية" من المصطلحات التي شاعَ تداولها في الدرس النحوي المعاصر، تماشياً مع "المفارقة البلاغية" في الدرس الأسلوبي، إلا أنها لا تحملُ الدلالة نفسها فأسلوبياً تُعدُّ تقنيّةً شعريّةً وظاهرةً فنيّةً، وفي النحو تُطلقُ على ظواهر منهجية/لغوية يتباينُ مضمونها عن الأطر النظرية والمنهجية التي بُنيتْ عليها قضايا النحو العربي، وهي لا تخرج عن ضريبتين اثنتين "مفارقة التععيد النحوي" و"مفارقة القاعدة النحوية".

الكلمات المفتاحية: المُفَارَقَةُ؛ النُّحُو التَّقْلِيدِي؛ المُفَارَقَةُ النُّحُوِيَّةُ؛ مُفَارَقَةُ التَّقْعِيدِ النُّحُوِيِّ؛ مُفَارَقَةُ القَاعِدَةِ النُّحُوِيَّةِ.

**Abstract:**

The term "Grammatical Paradox" is one of the terminologies that has become much used in contemporary grammar lesson, In line with "The Rhetorical Paradox" in stylistics, but it doesn't contain the same connotation, stylistically it means a Poetic and Aesthetic technique, either in Arabic grammar it means a methodological and linguistic phenomenon that violate the Traditional Grammarians theoretical frameworks, and they all enter under two types grammatical production paradox, Grammatical rule paradox.

**Keywords:** paradox; traditional grammar; grammatical paradox; grammatical production paradox; Grammatical rule paradox.

## مدخل:

قضايا النحو العربي، وذلك بشذوذها عن القاعدة التي تعدّ حكماً عاماً لها، لتشارك بهذا المفارقة البلاغية في معناها الواسع وفي خصيصة من خصائصها وهي التناقض.

وهي بهذا تشترك مع المفارقة البلاغية في صفة جوهرية: أن بُني كلاهما على التناقض، وهذه الصفة هي ما وضع الدرس النحوي التقليدي في حرج منهجي؛ تتضارب فيه القواعد وتتباين رغم استحضار آلية التقدير والتأويل لتبرير أحكامه، ورغم استحداث "ظاهرة المسوغات" لإجازة بعض ما لم يتوافق مع قواعده من كلام العرب، وسبب هذا نظرهم للتراكيب

إن مصطلح المفارقة النحوية ليس مصطلحاً تقنياً لظاهرة فنية، أو أسلوباً جمالياً -في نظر النحاة التقليديين-؛ كما هو الحال في الدرس البلاغي، إذ ليس المراد به ذلك الأسلوب المزاوغ المبني على تناقض المعنى، أو تلك الإضافة الجمالية التي يمارسها المبدع أثناء سعيه لتحقيق قيمة جمالية وتعبيرية لعمله الأدبي وإنما يطلق على عدّة ظواهر منهجية/لغوية يتباين مضمونها عن النظريات النحوية المعيارية؛ ومنهج النحاة التقليديين في التععيد للعربية؛ حيث تُخالف الأصول النحوية ومعايير صناعتها؛ المساهمة في بناء

« قَالَ الرَّجَّاجُ: الْقَوَاعِدُ أَسَاطِينُ الْبِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُهَا، وَقَوَاعِدُ الْهَوْدَجِ: خَشَبَاتٌ أَرْبَعٌ مُعْتَرِضَةٌ فِي أَسْفَلِهِ تُرَكَّبُ عِيدَانُ الْهَوْدَجِ فِيهَا، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَوَاعِدُ السَّحَابِ أُصُولُهَا الْمُعْتَرِضَةُ فِي آفَاقِ السَّمَاءِ شَبَّهَتْ بِقَوَاعِدِ الْبِنَاءِ»<sup>2</sup>.

والقواعد من النساء: «جمع قاعد، وهي المرأة الكبيرة المسنة»<sup>3</sup>، وسميت قاعدا: لعودها عن الحيض والولد.

وَهِيَ قَاعِدٌ: انْقَطَعَ عَنْهَا، وَالْجَمْعُ قَوَاعِدٌ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النور/60)، هُنَّ اللَّائِي قَعَدْنَ عَنِ الزَّوْجِ<sup>4</sup>.

#### 2.1.2 اصطلاحا:

تتجاذب القاعدة النحوية في تعريفها الاصطلاحي ثلاثة مصطلحات رئيسة؛ كثيرا ما تتكرر على ألسنة أهل الاختصاص عند معالجتها؛ وهي: القضية والحكم والأمر:

- فاعتبارها قضية قد ورد في عدة تعريفات، منها تعريف الشريف الجرجاني (ت816هـ)؛ حين قال: «القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»<sup>5</sup>، و«قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها»<sup>6</sup>.

ويوجد في التعريفات الحديثة من يرى القاعدة: «قضية كلية تدخل تحتها جزئيات كثيرة وتحيط بالفروع والمسائل من الأبواب المتفرقة.. والقاعدة إما أن تنطبق على جميع الفروع التي تدخل تحتها.. وإما أن تشمل غالبا الجزئيات أو أكثرها»<sup>7</sup>.

دون مراعاة الدلالة التي يمكن أن تنتج عن النص الذي يتسم بالسلامة النحوية في نظرهم.

- من هنا جاء المقال ليعالج الإشكالية التالية:

- هل المفارقة النحوية مجرد ظاهرة منهجية/لغوية؟ أم أنها ثغرة في مدونة النحو التقليدي؟

إن المتمعن في المفارقة النحوية يجد أنها لا تخرج عن ضربين اثنين؛ مفارقة التقعيد النحوي ومفارقة القاعدة النحوية.

وقبل الشروع في إيضاح مفهوم هذه المفارقات والتمثيل لها، وجب تبين مفهوم كلٍّ من "القاعدة" و"التقعيد" والفرق بينهما، وذلك ليتضح هذا التقسيم للقارئ وسببه.

#### 2. القاعدة النحوية:

تنبوأ القاعدة النحوية مكانة رفيعة عند علماء العربية؛ من حيث إنها ترسم معلما ينير سبل الخطباء والكتاب في طريقهم نحو الفصاحة والبيان، لذا سعى النحاة منذ القديم للعمل على دقتها وضبطها، حتى يسهل تعاطيها والعمل بها، ويؤمن اللبس من جانبها.

#### 1.2 مفهومها:

1.1.2 لغة: إن لفظ القاعدة في لغة العرب استعمالا متعددة، غير أن معظمها يدور في فلك معنى واحد وهو: الأصل والأساس.

ذكر صاحب اللسان القاعدة فقال: «القاعدة أصل الأسس، والقواعد: الإساس، وقواعد البيت إساسه، وفي التزليل: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ (البقرة/127)، وفيه ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ (النحل/26)»<sup>1</sup>.

2.2.2 التجريد: وهو شمولية القاعدة على حكم مجرد؛ غير مرتبط بجزئية بعينها؛ أي: «أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة موضوعيا جامعا مستوعبا صالحا للانطباق على كل أو أغلب الجزئيات المعلولة بعلمته من غير أن يكون خاصا ببعضها دون البعض؛ لأنه إذا كان خاصا بعين الجزئية لا بموضوعها وعلتها لم تقم حينئذ قاعدة، وإنما يصح أن ينعقد به الحد أو ما أشبه ذلك»<sup>14</sup>، من هنا كان التجريد هو ما يكسب القاعدة النحوية الاستحقاق.

3.2.2 إحكام الصياغة وجودة السبك: لهذا العنصر دور هام في إكساب دلالة القاعدة النحوية قوتها؛ ومدى استيعابها للجزئيات وانطباقها على الأمثلة المشتملة عليها والمتحققة فيها، وتبلغ ذلك وجب صياغتها في عبارة هي أوجز وأدق ما يكون؛ ذات قدرة على تحديد الشمول والعموم والاستغراق؛ حتى يسهل حفظها واستيعاب دلالاتها، يقول صبيحي الصالح (1926م – 1986م): «ولما أصابت العربية حظاً من التطور أضحى الإعراب أقوى عناصرها، وأبرز خصائصها، بل سرُّ جمالها، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل، المعوضة عن السليقة»<sup>15</sup>.

### 3. التقعيد النحوي:

مفهومه: يعتبر التقعيد عملية إجرائية ذهنية من عمل الباحث، أساسها وصف العلاقات المتشابهة في قانون هو المقصد الذي ينتهي إليه التقعيد وغايته و هي القاعدة<sup>16</sup>، ويكون بضم شعث المسائل تحت قواعد جامعة؛ تبني «على ما قام به النحاة من وصف العلاقات المتشابهة بين المفردات اللغوية أو الجمل ووضع المطرد منها في صورة قانون، أو ما يعبر عنه بالقاعدة النحوية»<sup>17</sup>.

- أما **أمراً**، أتى ذكره في تعريفات شتى، منها ما ذكره الفيومي (ت 770 هـ) في معجمه بأنها «الأمر الكلي المنطبق على جزئيات»<sup>8</sup>.

ونقل ابن النجار (ت 972 هـ) عن السبكي (ت 756 هـ) قوله: «أمر كلي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها»<sup>9</sup>.

- وأما **حكماً**، فقد ورد في قولهم: «حكم أكثرى ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه»<sup>10</sup> أو هي: «حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه»<sup>11</sup>.

وبمعناها الواسع: هي «جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي؛ وتعدّ قانوناً أو معياراً ينبغي القياس عليه وتوليد الكلام في ضوءه، ويمكن متعلّم اللغة من غايته»<sup>12</sup>.

### 2.2 شروط القاعدة النحوية (عناصرها):

للقاعدة ثلاثة شروط هي المحدد لما يجب أن يكون عليه مضمونها، وهي:

1.2.2 العموم: وهو أن تستوعب كل العناصر المشاركة لها في الحكم؛ جامعة لها، «فتكون بذلك متتابعة؛ يتبع بعض فروعها بعضاً في الحكم الجامع، مستمرة التتابع غير متوقفة، جارية في سريانها وانطباقها؛ أي كلما جدّ من الحوادث ما هو نظير لجزئياتها إلا واندرج معها في حكمها الجامع، مستقيمة غير مختلة بشذوذ بعض أفرادها»<sup>13</sup>، وهذا ما دفع النحاة التقليديين للسعي خلف أطراد قواعدهم - وهو المطلوب..

## 5. المفارقة النحوية:

## 1.5 مفارقة التقييد النحوي:

لم نقف على مفهوم مفارقة التقييد النحوي في جملة الكتب التي وقفنا عليها؛ فحاولنا وضع مقارنة مفاهيمية بناءً على ما بين أيدينا من معطيات وأمثلة؛ ومنه توصلنا إلى ما مفاده أن: (مفارقة التقييد النحوي هي مخالفة معايير التقييد التي وضعها النحاة التقليديون أثناء تقييدهم للظواهر اللغوية؛ ومخالفة المنهج المتبع في الوصول إلى الأحكام وتوجيهها)، بمعنى استغناء النحوي عن المعايير المنتخبة التي اتخذها النحاة منهجا علميا أثناء نسج القاعدة. وفيما يلي سندرج بعض الأمثلة عنها.

## 1.1.5 مفارقة التقييد المهمل لتباين مستويات

الأداء اللغوي، وهي نوعان:

أ: مفارقة التقييد التأصيلي المهمل لتباين مستويات الأداء اللغوي: والأصل: التأصيل بالاعتماد على لغة العرب المشتركة النموذجية الأدبية<sup>22</sup>.

لقد مرّ الدرس النحويّ منذ نشأته بمشاكل عويصة؛ لعلّ أعظمها أثرا خلط النحاة التقليديين بين المستويات المتباينة للأداء اللغويّ، وقد نجم عن هذا تعقد الدرس النحويّ وتفرع مسائله؛ ليصل إلى ما وصل إليه اليوم؛ حيث انتهى به المطاف في بطون موسوعات وكتب عظام، وهذا ما يحملنا على طرح سؤال مهم: هل نظر النحاة التقليديون للغات العرب ولهجاتها على أنها ذات مستوى واحد؟، أم أن للغة مستوى متباين عن اللهجة؟

ويعرفه عبد القادر المهييري بأنه: جملة «الضوابط التي يستنبطها النحوي من استعمالات الناس للغتهم، بحصر الثوابت فيها و غرض الطرف عما هو عرضي ظرفي ليس ضامنا للتبليغ في كل الحالات، ومن هنا كان التقييد رهين الاستعمال صادرا عنه موفرا لأسباب الكلام ومقاييسه، ممكّنًا المتكلم من دليل يقتدي به ومرجع يحتكم إليه ونموذج منظر يقيس عليه عن وعي أو عن غير وعي»<sup>18</sup>.

## 4. بين القاعدة والتقييد:

بعد تطرقنا لمفهوم التقييد والقاعدة وجب علينا الإشارة إلى الفرق بين المصطلحين؛ كونه ضرورة منهجية يقتضها التفريق بين العلم ووسائل إنتاجه ونقده، وأن الكثير من الدراسات تخلط بين المصطلحين؛ ومن هنا اختلفت القاعدة عن التقييد؛ حيث إنّ هذا الأخير يهدف إلى «تقديم الضوابط والأسس التي يتم بمقتضاها وضع القواعد»<sup>19</sup>، إذًا فالقاعدة بيانٌ للنظام النحوي، والتقييد منهجٌ للنحاة يسلكونه في سبيل الوصول إلى ذلك، حيث يمثل طريقة بحثية في أساسها ومرجعها<sup>20</sup>.

كما يمكن القول: إنّ التقييد «عملية وضع القواعد، أي باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية، وجعلها أحكاما كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة .. أما القاعدة فهي هناك في اللغة شئنا أم لم نشأ، أدركها الناس أم لم يدركوها، وتتحقق القاعدة المعنية في الظواهر اللغوية التي تسلك مسلكا عاما واحدا مطردا، والتي تتماثل في السلوك في سياقها المعين وتقوم بوظائف واحدة»<sup>21</sup>، أو باختصار شديد وشرح مبسط التقييد وسيلة والقاعدة غاية.

المتباينة ولهجاتها المتنوعة على صعيد واحد، وبنوا أصول النحو عليها، يقول علي أبو المكارم: «ولكن ثمة خطأً أساسياً وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية، ليسمعوا ويدونوا، أو رحل إليهم أعراب البادية، فسمعوا ودونوا، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فقد اعتبروا كل ما يسمعون "عربية"، ونسوا شيئاً مهماً وخطيراً الأثر، وهو أن ما يسمعون ينتمي إلى مستويات متعددة، ينبغي التفرقة الحاسمة فيها بين المستويين: مستوى اللغة الفصحى، ثم مستوى اللهجات، وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمي إلى اللهجات القبلية، فإنهم لم يقفوا كثيراً عند تأثير اللهجات في الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة، كما لم يدرسوا الخصائص التركيبية والمعجمية للهجات ذاتها»<sup>26</sup>.

ولسلوك هذا المنحى أثرٌ سلبيٌّ في دراسة اللغة المتعددة المستوى المتنوعة الأسلوب، لذا لا يكاد الدارس يجد باباً من أبواب النحو إلا ويلمس فيه -بشكل أو بآخر- أثر اللهجات القبلية.

**ومثاله:** عملياً: ثبوت استشهاد سيبويه بشعراء من الحضرة، كشعراء بكر، وتغلب، وعبد قيس وإياد، وغسان، وقضاعة<sup>27</sup>.

نحوياً: استعمال "لعل" لجر الاسم: «والجر بها لغة عقلية حكاه أبو زيد والأخفش والفراء»<sup>28</sup> وهذا خلاف المشهور. ، وشاهدهم في ذلك قول كعب بن سعد الغنوي:

فقلتُ ادعُ أخرى وارفع لعلَّ أبي المغوار منك  
الصوتُ جهرة قريـبٌ<sup>29</sup>

والناظر في كتب النحو يرى الإجابة متجليةً أمامه؛ وهي أنه لا فرق بين اللغة واللهجة عندهم؛ ففي «تقعيدهم لقواعد العربية لم يقتصروا على مصدر واحد؛ وهو لغتها المشتركة النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة، وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر»<sup>23</sup>.

وهذا بالرغم من اشتراط نقل اللغة عن قبائل ست محددة؛ لا يُحَاد عنها، باعتبارها منهل الفصحى ويتوفر فيها شرط السليقة والفصاحة؛ وتوافق تحديدهم الزماني والمكاني؛ وتبنوا ذلك منهجا في التقعيد لأصول النحو، وقد أشار السيوطي لهذا ناقلا عن الفارابي (ت 339هـ) قوله: «والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»<sup>24</sup>، أي أقتصر على البادية دون الحضرة، إلا أن هذا أهمل.

بل ورأى تمام حسان -من المحدثين- أن معايير النحاة في انتقاء المادة اللغوية -على ما ذهب إليه الفارابي- معايير ملفقة؛ كان لها أثر سلبي على المعنى النحوي والصرفي على حدٍ سواء<sup>25</sup>؛ حيث لم يلتزموا بها عملياً.

وقد نتج عن عدم تفرقتهم بين القبائل التي استقر عندهم فصاحتها وبين باقي اللغات وبين البدو والحضر في الاستشهاد ما لا يحمد عقباه؛ وهو عدم التفرقة بين مستويات اللغة والخلط بينها، وجعلها بمستوياتها

من "من" و "ذو" التي بمعنى الذي، وهي لغة مشهورة<sup>31</sup>، يبغى بذلك لغة طيء، وليست بالشهرة التي تصورها ابن الأنباري، ف"ذو" بمعنى "الذي عند طيء فقط؛ ولم تستعمله العرب، وبناء قاعدة لـ"مذ" و"منذ" وتفرعها بناء على هذا لا يجوز في مذهب النحاة، لأنها لهجة من لهجات بعض العرب.

### 2.1.5 مفارقة التقييد للشذوذ اللغوي:

والأصل: التقييد للمطرّد «الجاري على النَّظَائِرِ»<sup>32</sup>.

#### - الشاذ في اصطلاح النحاة:

عرفه الرماني (ت 384هـ) في رسالته منازل الحروف بقوله: «النَّادِرُ الْخَارِجُ عَنِ النَّظَائِرِ إِلَى قَلَّةٍ فِي بَابِهِ»<sup>33</sup>، وعرفه ابن جني (ت 392هـ) في الخصائص بقوله: «ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره.. حملاً لهذين الموضوعين على أحكام غيرهما»<sup>34</sup>، وفي التعريفات: «الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته»<sup>35</sup>، وذكر ابن الحاجب (ت 646هـ) أوجهاً لإطلاق مصطلح الشاذ في النحو فقال: «يطلق الشاذ على أوجه: أحدها: أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال أو خارج عن قياس أو غير فصيح»<sup>36</sup>.

والشاذ في النحو نوعان: شاذ مقبول ومردود؛ أما المقبول: «فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء، والبلغاء، وأما الشاذ المردود: فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء، والبلغاء»<sup>37</sup>.

وهو عند علماء العربية ثلاثة أقسام، ذكرها ابن السراج (ت 316هـ) في "الأصول في النحو"<sup>38</sup>.

- إعمال "إن" عمل "ليس": «أَجَازَ الْكَسَائِي وَالْمَبْرَدِ إِعْمَالَهَا عَمَلُ لَيْسَ وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ» (الأعراف/194)؛ بئُونُ مُخَفَّفَةٌ مَكْسُورَةٌ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَنَصَبِ "عِبَادًا" و "أَمْثَالِكُمْ" وَسَمِعَ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ إِنَّ أَحَدَ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ وَإِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارَكَ...»<sup>30</sup>.

ب: مفارقة التقييد التفرعي المهمل لتباين مستويات الأداء اللغوي: والأصل: التفرع بالاعتماد على لغة العرب المشتركة النموذجية الأدبية.

لقد فرض النحاة التقليديون على أنفسهم نقل اللغة عن قبائل ست محددة-كما ذكر-، إلا أن المتأمل في كتب النحو التقليدي يجد أن القواعد لم تكن مخصصة للمستوى المطلوب؛ الذي حُصِرَ في القبائل الست فقط، كما لم تقتصر في تفرعاتها التي تعدد أكثر دقة وتجسيدا للظاهرة اللغوية على ذلك، وإنما تعدتها إلى مستوى أدنى يعدد من قبيل اللهجات، دون التفریق بين القبائل المحتج بها والمستبعدة.

من هنا هُتمش شرط الفصاحة والاطراد؛ بل وقُعد لما دونهما؛ ليفارق بذلك التقليديون المنهج المحدد للاحتجاج للغة، دون مراعاة درجة فصاحة اللغة ومستواها، وفرّعوا القواعد الأصل-المبنية على الفصيح من لغات العرب- بالاعتماد على الأقل فصاحة أو غير الفصيح كشاهد نحوي، في رحلتهم لتطوير النحو وقواعده، وكلُّ له أسباب حملته على ذلك، لعل أهمها عجزهم عن تأويلها وإدراجها تحت لواء قاعدة المطرّد.

ومثاله: ما أدرجه ابن الأنباري (ت 577هـ) على أن الفراء احتج فقال: «وذلك لأن "مذ" و"منذ" مركبتان

يجوز إلا في الضرورة فيجعلهُ أصلاً ويقيس عَلَيْهِ فأفسد بذلك النَّحْوُ»<sup>43</sup>، وهذا يرجع إلى كون مذهب الكوفيين مذهب سماع لا قياس-عكس البصريين-.

3.1.5 مفارقة التععيد المهمل للكثرة المسموعة: والأصل: التععيد لكل ما خرج عن حد القلة<sup>44</sup>.

إن من معايير التععيد عند النحاة التقليديين أن تبني القاعدة على مبدأ الشيعو و الكثرة -كما سبق وذكرنا-، إلا أنه ثبت في العنصر السابق أن بعضهم عمد إلى التععيد للشاذ دون مراعاة مبدأ الكثرة، أما في هذا العنصر فهو يعمد إلى العكس، حيث مهمل الكثرة المسموعة المستعملة في كلام العرب ولا يقعدون لها حتى يثبت إخراجها عن أصلها ولا تخصُّ بحكم حتى يثبت من ذلك، ولو وضع لها قاعدة فإنها مما يحفظ ولا يقاس عليه، يقول عصام علي الدردير موضِّحاً نظرة النحاة التقليديين لهذا: «ليس كل ما يكثر استعماله يصبح له حكم خاص يخرج به عن أصله، وإنما الأصل أن يجري على بابه حتى يعلم أن العرب قد أخرجته عن أصله وخصته بهذا الحكم، وهذه الألفاظ التي تندرج تحت هذه الكثرة قد خرجت عن أصلها، ومن ثم خصها النحاة بهذه الأحكام الخاصة، وعدوها قواعد غير منتجة، ولا يجوز القياس عليها، وأطلقوا عليها لفظ سماعي، أي تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها»<sup>45</sup>.

**ومثاله:** وُرُودُ المصدر نعتاً في كلام العرب - بكثرة- نحو: هذا قاضٍ عدلٌ، وهذا مريضٌ صبرٌ ومنه قول امرئ القيس:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي      بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ  
وَكُنَاتِهِ      هَيْكَلِ<sup>46</sup>

أ. ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له:

**ومثاله:** استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: "استحاذ" مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك.<sup>39</sup>

ب. ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس:

**ومثاله:** ماضي "يدع"، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا "ودع"، واستغني عنه "بترك"، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً، وهذه أشياء تحفظ<sup>40</sup>.

ج. ما شذ عن القياس والاستعمال معا (يطرح ولا يعرج عليه):

**ومثاله:** ما حكي من إدخال الألف واللام على اليجدع<sup>41</sup>.

- وتكمن المفارقة في التععيد للشذوذ اللغوي أن بعض النحاة التقليديين أثناء سببهم للقواعد النحوية اعتمدوا على القليل النادر والشاذ أحياناً؛ فقعدوا له، معترضين بذلك المبدأ العام وهو الاطراد حيث تبني القاعدة ولا يُراعى فيها مبدأ الشيعو والكثرة، وهو كثير في مذهب الكوفيين، الذين «رأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة..»<sup>42</sup>.

وذكر السيوطي في بغية الوعاة هذا فقال رويًا عن ابن درستويه: «كَانَ الْكَسَائِي يَسْمَعُ الشَّاذَّ الَّذِي لَا



أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشي ومشو ونهي عن الشيء ونهيو»<sup>50</sup>.

وتعد "شَنُوءَةٌ" أمّ المسألة ومدارها؛ والنسب إليها "شَنَيْتٌ" إجراءً على فعيلة نحو: حَنِيفَةٌ حَنَفِيٌّ، يقول ابن جني: «و» لك -من بعد- أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبَةٍ: قَتَيْتٌ، وإلى رَكُوبَةٍ: رَكَيْتٌ وإلى حَلُوبَةٍ: حَلَيْتٌ قياسًا على شَنَيْتٌ»<sup>51</sup>.

وقد برز التقليديون هذا بقولهم: «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع عن الكثير لمخالفته له»<sup>52</sup> وهي المفارقة.

5.1.5 مفارقة التقييد المبني على القياس المحض: والأصل: الاحتجاج بما ثبت سماعه عن العرب<sup>53</sup>.

ينبغي لمن تصدّر للتقيد النحوي مراعاة معيار مهم أثناء ذلك؛ وهو أن تكون «القاعدة وصفًا لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطّردًا حتى يعبر عنه بقاعدة»<sup>54</sup>؛ أي أن تبني القاعدة على السماع ثم تثني بالقياس، إلا أن النحاة التقليديين في كثير من الأحيان «لم يعتمدوا في وضع القاعدة على الاستقراء وحده بل اعتمدوا على القياس الذي كانت له مكانة كبيرة لديهم»<sup>55</sup> منجرّفين خلف معيارية القياس لدرجة وضع قواعد نحوية لا يَشُدُّ عضدّها سماع وارد في لغة العرب؛ وهذا ما وسّع دائرة الخلاف بينهم واضطرهم إلى الجدل والمحااجة العقلية، كلٌّ ومذهبه.

**ومثاله:** ترخيم العلم المركب بأنواعه؛ المركب الإضافي كآل عكرمة؛ ترخيمه: آل عكرم (وهو مذهب

وهو في القرآن كثير، إلا أنه غير مطّرد عند النحاة التقليديين وعدّ في الشاذ؛ أن كان خلاف الأصل وخلاف قاعدة النعت الذي يشترط فيه الاشتقاق<sup>47</sup>، فكانت المفارقة في اطراد القاعدة قياسًا، وشذوذه سماعًا رغم الكثرة المسموعة.

#### 4.1.5 مفارقة التقييد للشاهد الواحد:

والأصل: التقييد لكل ما اطّرد وكثرت شواهدة<sup>48</sup>.

تتضمن مدونة النحو التقليدي قواعد تمّ بناؤها على المثال الواحد الذي لم يسمع غيره في لغة العرب، منحرفين -مرة أخرى- عن مبدأ الكثرة والاطراد؛ وغيرها من الشروط التي وضعوها؛ والتي منعهم حتى من الاستشهاد بالقراءات الشاذة وبعض الحديث النبوي، وهنا تكمن المفارقة.

وهذا الانحراف من الغالب الشائع لدى الكوفيين؛ وهو ما دفع أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) شارح المفصل إلى قوله الشهيرة: «الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه»<sup>49</sup>.

**ومثاله:** وهو الأشهر في هذا الباب - إجراء "فَعُولَةٍ" مجرى "فَعِيلَةٍ" وهو كل ما ورد في بابه «وذلك ... لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي، ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رديين وامتناع ذلك في الألف وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك، ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث، ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد نحو

في الموضوع النحويّ الواحد ، وكان المنهج السليم يقضي بأن يقصر النحاة دراساتهم للغة على عصر محدد يضمن فيه استقرار اللغة ومحافظةها على خصائصها بحيث لا تحدث في أثنائه تغيرات ذات أهمية <sup>61</sup> .

إذن كان الأولى ألا يخلط النحاة التقليديون بين لغات العرب ولهجاتها، مما انعكس سلبا على الدراسة، ويمكن «التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب "ارتشاف الضرب" لأبي حيان - وهو أحد المطولات التي عنيت باللغات في مسائل النحو - حيث كذا ( تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه وكل منها يجد سنده في اللغات التي تتدافع وتختلط ...» <sup>62</sup> والتي تستدرك أحيانا على العام من القواعد أو تناقضها تماما في بعض الأحيان، وهو ما زاد النحو تعقيدا « فلو أن الرواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة وممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم لجنبوا أنفسهم الكثير من المُهاترات والجدل حول ما يجوز وما لا يجوز ، ولكنهم حاولوا إقحام تلك الصفات المحلية للهجات العربية فبدت لنا القواعد اللغوية مضطربة متعددة الوجوه <sup>63</sup> .

**ومثاله:** "لعل" المصدرية الناصبة ، التي تنصب الاسم وترفع الثاني ولكن لغة عقيل على مذهب الجرّ، يقول فاضل السامرائي: «الجر بلعل لغة عقيل، والنصب بها، لغة سائر العرب» <sup>64</sup> ، وربما نجد البعض يختار لها نصب الاسمين؛ كما فعل الأخفش حين ألحقها بـ "ليت" <sup>65</sup> .

ومن المعروف أيضا أن الحكم العام للأداة "لن" النصب للفعل المضارع، إلا أن الجزم بها وارد على ما حكاه اللحياني <sup>66</sup> ، وأنه شائع في بعض لغات العرب، كما حكى الجزم بـ "أن" في لغة بني صباح <sup>67</sup> .

الكوفيين) <sup>56</sup> ، والإسنادي كتأبط شرا؛ وترخيمه: يا تأبط <sup>57</sup> ، والمزجي كَمُعْدِيكَرِبْ؛ وترخيمه: يا معدي <sup>58</sup> ، وللنحاة في ذلك مذاهب وأقوال، والسبب القياس المحض دون ثبوت السماع.

### 6.1.5 مفارقة تناقض التععيد: والأصل:

ضبط القاعدة وعدم نقضها بأخرى والسير على ما سار عليه السّواد الأعظم من علماء العربيّة <sup>59</sup> .

لقد عمد بعض النحاة التقليديون أثناء البحث عن الشاهد النحوي إلى حشر لهجات العرب - على اختلافها- إلى جانب اللغة الشائعة لدى العرب، وهو الذي نجم عنه ولادة معضلات في النحو التقليدي، ولعلّ أبرزها: مشكلة "اضطراب القواعد النحوية وتناقضها": النّاجمة عن الخلط: الناجم بدوره عن "تضارب الأقيسة" بسبب الطريقة التي اعتمدها هؤلاء في معالجة اللغة ، وأنها مجموع لهجات العرب، وهو المنهج الذي حمل القواعد النحوية على الدخول في مغبة التناقض، ومرّد هذا كله إلى الجنوح عن العرف اللغويّ، «واقْتصار هذا العرف على زمن خاص وبيئة خاصة؛ لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة تعرض النطق والدراسة كلاهما للخلط وعدم الدقة؛ إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغويّ لبيئة خاصة في بيئة أخرى ...» <sup>60</sup> ، وهذا ما لم يحدث-

لعدم اعتماد النحاة التقليديين على بيئة معينة ولا زمن معين، يحملهم على صلاح دراساتهم، بل شملت عمليات مسحهم قبائل عربية عديدة، يختلف نطقها وزمانها الممتدُ لثلاثة قرون، وقد ترتب عن ذلك بناء القاعدة على مادة «متعارضة متصادمة ينقض بعضها بعضا ، وقد تجلّى هذا التصادم والتعارض في القواعد في كثرة الوجوه التي تروى للظاهرة الواحدة أو

وقد انقسم العلماء منذ القديم بين مؤيد ومعارض لهذه المسألة، إذ كيف يُقَرُّ التقليديون "السمع" معياراً للتقعيد النحوي ثم لا يلبثون يعارضونه بهذا الإجراء؛ القائم على افتراضات تخيلية غير قائمة على دليل وتوهمات مخالفة لما هو عليه العرف اللغوي عند العرب؟، مستعينين به في محاولاتهم للتوفيق بين القاعدة النحوية والتطبيق.

**ومثاله:** وهو الأشهر في بابه:

دخول "الباء" في خبر "ليس" و "ما" العاملة عملها؛ واشترط العلماء لجواز العطف على التوهم: صحة دخول العامل المتوهم، واشترطوا له شروطاً؛ يقول ابن هشام: «وَشَرَطَ جَوَازَهُ صِحَّةَ دُخُولِ ذَلِكَ الْعَامِلِ الْمُتَوْهَمِ وَشَرَطَ حَسَنَهُ كَثْرَةَ دُخُولِهِ هُنَاكَ»<sup>70</sup>؛ ولهذا استحسَنوه في خبر "ليس" دون "كان" -لندرته-، وشاهده قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ      وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ  
مَا مَضَى      جَائِيًّا<sup>71</sup>

وفيه جرّ "سابق" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس".

8.1.5 مفارقة التقعيد للشاهد الشعري دون النثري ولغة الأدبية دون الخطاب اليومي: والأصل: التقعيد لكلّ فصيح توقّرت فيه شروط النحاة.

ومما أخذ عليه النحاة التقليديون أيضاً اقتصارهم في التقعيد على اللغة الأدبية، وتحبيداهم لغة التخاطب اليومي، واعتمادهم على الشعر كثيرًا في استنباط القواعد، مع أن للشعر لغته الخاصة به،

7.1.5 مفارقة التقعيد بالحمل على التوهم: والأصل: التثبّت والسماع -سبق ذكره-.

إن الحمل على التوهم في مصطلح التقليديين «تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون؛ وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة؛ والتي لا ريب في صحتها، وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم»<sup>68</sup>، وذلك لتحقيق الأطراد في الباب النحوي، والتقليل من الشاذ عنه.

وكثيرا ما أوقعوا أنفسهم في ورطة بسبب هذا الإجراء؛ حيث يرتبط توهمهم في بعض الأحيان بالنص القرآني، فليس كل القرآن موافق لقواعدهم؛ من هنا عملوا على توجيه أساليبه المخالفة لقواعدهم بناءً على ذلك، والحمل على التوهم هو نفسه الحمل على المعنى، إلا أن "الحمل على المعنى" يستعمل تأديبًا مع القرآن، و"التوهم" يستخدم مع غير القرآن، إلا أن أدهم هذا لم يكن بمحلله فالأولى أن تخضع القاعدة النحوية للقرآن وليس العكس.

وقد عقد ابن جني للحمل على المعنى فصلا في الخصائص يقول في مقدمته: «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك...»<sup>69</sup>.

أنه «تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقاً لقاعدة نحوية ومثالا عليها»<sup>74</sup>؛ وذلك لتقريب أفكارهم وتوضيحها وبرهنة عليها؛ كون هذه المسائل، ليست لها شواهد واقعية، إلا أن هذا المثال في مرحلة ما حاد عن وظيفته؛ حيث أصبح ينم عن تعصب أصحابه لرأيهم وانتصارهم لمذهبهم فغابت عنه الموضوعية في الطرح.

«وذكر أن في "كتاب سيبويه" منها خمسين بيتا ... ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصره رأي ذهب إليه وتوجيه كلمة صدرت منه»<sup>75</sup>.

وباتباع هذا الاجراء لم يكتف النحاة التقليديين بخرق قاعدة التقعيد للفصح من لغة العرب وتعديه إلى التقعيد لبعض اللهجات -بعضها انقرض-؛ بل وصنعوا لها شواهد وأمثلة، وإن هذا - لعمرى- من أغرب المفارقات النحوية.

**ومثاله:** ما صنعه الكوفيون من أمثلة لنصرة مذهبهم، نحو: صَوُعُ "أَحَادِ حَتَّى عَشَارٍ" على وزن "فُعَالٍ"، «روى خلف الأَحْمَر (ت 180هـ) أنهم صاغوا هَذَا الْبِنَاءَ مَنْسِقًا إِلَى عَشَارٍ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ مَا عَزَى إِلَيَّ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ فِيهِ:

قُلْ لِعَمْرٍو: يَا بَنَ هِنْدٍ لَوْرَأَيْتَ الْيَوْمَ شَنَا

لَرَأَتْ عَيْنَاكَ مِنْهُمْ كُلَّ مَا كُنْتَ تَمَنَّى

إِذْ أَتْنَا فَيَلِقُ شَهْبَاءٍ مِنْ هُنَا وَهَنَا

وَأَتَتْ دَوْسَرُ وَالْمَلْحَا ءُ سِيرًا مُطْمَئِنًّا

يقول عبده الراجحي: «إن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعراً أو أمثال أو نص قرآني، أي إنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية»<sup>72</sup>، وهذا حرم النحو والنحاة ثروة لغوية وشواهد جمّة؛ كانت لتغنيهم وتصحح مسارهم خاصة في باب الشاذ والقياسات المحضّة.

ثم ثنى بقوله: «وقد أشرنا إلى أن الوصفين يقررون أن هناك مستويات مختلفة من الكلام، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية ... وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في اللغة، ولم يكن مناص، من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبي، تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى الضرورة أو الشاذ، بل إلى وضع نصوص تسند هذه الأحكام»<sup>73</sup>، ولولا هذا لكان النحو غير النحو الذي بين أيدينا، ولكانت القواعد أكثر دقة وأجود سبباً.

### 9.1.5 مفارقة التقعيد للمثال النحوي

**المصنوع:** والأصل: التقعيد للشاهد المسموع المتوفرة فيه شروطهم.

لقد صادف التقليديون في طريقهم للتأصيل لقواعد النحو مسائل تفتقر للشاهد النحوي مما اضطرتهم لتوظيف المثال المصنوع المستوحى من الاستنباطات العقلية للنحاة، وهو معروف عندهم على

واضطراب في القواعد النحوية إذا لم يُتَّهَبَت منه ويضبط.

ب: واختلاف لفظه: وهذا الثاني قد نتج عنه كمٌ لأبأس به من الآراء والأقوال؛ حيث بسببه قد يتم إثبات القاعدة أو نفيها، كما أنه في بعض الحالات يروى بوجهين أحدها يصلح أن يكون شاهداً عكس الآخر الذي قد ينجم عنه خلوه من وجه الاستشهاد.

وهذا ما شكّل مفارقة نحوية، حيث إن النحويين اعترفوا بهذه الظاهرة وبوجودها، وبعض الاختلافات إنما كانت نتيجة اختلاف لهجات العرب أو بسبب تصحيف أو تحريف أو وضع نالها؛ انتصاراً لقاعدة ما أو ردّها؛ وكان من السهل عليهم ردّها أو ترجيح أحدها أو الإحالة إلى روايتها الصحيحة، إلا أنهم اتخذوها شواهد وبنوا عليها قواعد أسهمت في خلق جدلٍ نجم عنه معضلات في التععيد وتضارب في الآراء.

**ومثاله:** تضارب الأقوال بين إعمال "ظنّ" وإلغائها حين تتوسّط الجملة، والسبب شاهد شعري ورد بروايتين، وهو قول الشاعر:

شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبِّعَ (ربغ)      وَلَمْ تَعْبَأُ بِقَوْلِ  
الظَّاعِنِينَ      العاذِلِينَ<sup>78</sup>

روي برفع "ربغ" ونصبها، فرواية النَّصْبُ تُعْمَلُ "ظنّ"، ورواية الرفع تلغي عملها<sup>79</sup>، ومن هنا أثبتت رواية النصب قاعدة إعمال "ظنّ" عند توسطها، وأثبتت رواية الرفع قاعدة إلغاء عملها، وبالتالي تم إثبات كلتا القاعدتين وإن كانتا متناقضتين.

وَمَشَى الْقَوْمُ إِلَى الْقَوْمِ      مَ أَحَادًا وَأُتْنَى

وَأُلَاثًا وَرُبَاعًا      وَخَمَاسًا فَأَطَعْنَا

وَسُدَاسًا وَسُبَاعًا      وَثَمَانًا فَاجْتَلَدْنَا

وَسَاعًا وَعُشَارًا      فَأَصَبْنَا وَأَصَبْنَا

لَا تَرَى إِلَّا كُمِيًّا      قَاتِلًا مِنْهُمْ وَمَنَا<sup>76</sup>

#### 10.1.5 مفارقة التععيد المتضارب لاختلاف

رواية الشاهد النحوي: والأصل: التثبت من رواية الشاهد ولفظه وقائله، وقبيلته وطبقته.

تعدُّ ظاهرة اختلاف رواية الشاهد الشعري من الظواهر الضاربة في القدم؛ المنتشرة في كتب النحو؛ والتي شكّلت جدلاً واسعاً حولها، يقول السيوطي: «كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا»<sup>77</sup>، وقد يكون سبب الاختلاف غير هذا، وهي نوعان:

أ: الاختلاف حول صاحب الشاهد النحوي وصحة نسبته إليه: يؤدي الاختلاف حول صاحب الشاهد النحوي للاختلاف حول زمنه وقبيلته وطبقته، وهذا مهم في النحو، وقد ينتج عنه، خلط في لغات العرب،

بعدم التوافق بين جزأين من أجزاء التركيب الجُمليّ في الحكم، التذكير والتأنيث، الأفراد والتثنية والجمع، الرفع والنصب والجزم، والتبعية والإسناد ... رغم وجود علاقة بينهما): حيث يحس السامع أن التركيب لا يوافق الصورة اللغوية النمطية التي اعتادها وأن بين وحداته تنافر، مما يخلق لبسا في تلقي المعنى، وبها تؤكد قضية عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع عن العرب، مما ألجأ التقليديين إلى التأويل و«محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحوياً إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد»<sup>85</sup>، وفيما يلي بعض الأمثلة التي تعضد هذا القول -تمثيلاً لا حصراً:-

#### 1.2.5 مفارقة العدد:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في الأفراد والتثنية والجمع، ومنه مفارقة الخبر للمبتدأ في العدد ومفارقة النعت للمنعوت في العدد، مفارقة البدل للمبدل منه في العدد.

وسنكتفي بمثال واحد حول مفارقة النعت

#### للمنعوت في العدد:

فالنعت في النحو التقليدي هو ذلك «التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به»<sup>86</sup>، تكمن هذه المفارقة في تضاد النعت مع منعوته أحيانا، وذلك بتنافرهما تركيبيا؛ بعدم تطابقهما عدديا أو جنسيا أو اعرابيا، فينجم عن ذلك التباس دلالي، «فبدلاً من أن يكشف النعت عن صفة من صفات المتبوع تُعِينه، يُلْحِقُ به صفة ليست منه؛ تموّه وتُدلّسه»<sup>87</sup>، إذًا فبدل أن يقوم بمهمته في التدليل عن منعوته (إيجاباً) يكسوه بصفة جديدة مضادة لأهم

11.1.5 مفارقة التعييد المبني على شاهدٍ المجهول: والأصل: عدم الاحتجاج بكلام المجهول<sup>80</sup>: الذي لا يعرف اسمه وعصره.

ولعل من أوائل القائلين بهذا القول ابن الأنباري في "مسائل الخلاف": حيث لا يرى بحجّة شاهد المجهول<sup>81</sup>، وهذا ما نقله السيوطي عنه: «لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، صرح بذلك ابن الأنباري في "الإنصاف" وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم»<sup>82</sup>، ورغم هذا لم ير التقليديون حرجاً في قبول شواهد المجاهيل في أمّات الكتب؛ وكتاب سيبويه على رأسها، واثقين ثقة عمياء في عدالته ونزاهته.

ومثاله: ما أتى به سعيد الأفغاني، بزعم بعض التقليديين جواز اجتماع "كي" و"أن" على فعل واحد، واحتجوا لذلك بقول مجهول:

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ      وَتَتَرَكَّهَا شَتًّا بِيَدَاءِ  
بِقَرِيَّةٍ      بَلَقَ عِ

وهو قولٌ ساقطٌ لا تبني عليه قاعدة، وما بني عليه ساقط فاسد<sup>84</sup>.

#### 2.5 مفارقة القاعدة النحوية:

لم نقف على مفهوم مفارقة القاعدة النحوية فيما تصفحناه من كتب؛ فحاولنا وضع مقاربة بناءً على ما بين أيدينا من معطيات وأمثلة؛ فتوصلنا إلى ما مفاده أن: (مفارقة القاعدة النحوية هي مخالفة الظاهرة اللغوية للقاعدة النحوية التي وضعت لها

(أي الخبر) طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع مدة ما أمكن ذلك»<sup>92</sup>.

قد يراه التقليدي شذوذاً أو ضرورة، ولكن في الدرس الحديث مع التأويلية والتداولية هو غير ذلك، وأن إدراجه في النصوص هو من قبيل خلق بؤرة توتر تضمن انفتاحيتها، وهو ما ينتج هذا النوع من المفارقة.

### كقول: طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ:

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنْ      وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِي  
الرَّيْعِي حَاجِبُهُ      مَكْحُولٌ<sup>93</sup>

وكان الأولى أن يقول (مكحول) فالعين مؤنثة، وقد ذهب النحاة التقليديون في تأويلهم إلى تقدير الكلام (الطرف مكحول)، ومنهم من رآه ضرورة استدعتها القافية، وليس الجاهلي من يلجأ للضرورة -إلا نادراً-، وإنما هو منه على السعة والاختيار؛ أن كانت اللغة طيعةً بيده؛ ولامتلاكه القدرة على الاحتيال لمثل هذا.

### 3.2.5 مفارقة الإعراب:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في الحركة الإعرابية (خفض ورفع ونصب وجزم)، ومنه مفارقة قلب المفعول فاعلاً والعكس، ومفارقة عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس، ومفارقة قطع التابع عن المتبوع، وغيرها.

وسنكتفي بمثال واحد حول مفارقة قلب الفاعل مفعولاً:

لقد أجمع التقليديون على تخصيص علامة إعرابية لكل من الفاعل و المفعول؛ برفع الأول ونصب الثاني، إلا أن في كلام العرب مواضع يُحْمَلُ فيها المفعول

صفة فيه (سلباً)<sup>88</sup>، وهو ما يخلق موجة من التوتر في ذهن المتلقي، بمخالفتها لتوقعه.

كقول مزاحم العقيلي:

لَظَلَّ إِلَهًا زَانِيًا أَوْ      تَخَلَّبَ جَدَوَى وَالْكَالِمُ  
لَحَطًّا      الطَّرَائِفُ<sup>89</sup>

يقول ابن جني: فَوَصَّفَهُ الكلام بالجمع، «إنما ذلك وصف على المعنى، كما حكى أبو الحسن عنهم، من قولهم: "ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض" وكما قال: "تراها الضبع أعظمهن رأساً" فأعاد الضمير على معنى الجنسية لا على لفظ الواحد، لما كانت الضبع هنا جنساً»<sup>90</sup>، بمعنى آخر؛ يجوز مخالفة النعت للمنعوت إذا ما كان المنعوت يعبر عن جنسه.

### 2.2.5 مفارقة الجنس:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في التذكير والتأنيث، ومنه مفارقة الخبر للمبتدأ في الجنس، ومفارقة الفاعل للفعل في الجنس، مفارقة النعت لمنعوته في الجنس، ومفارقة البديل للمبدل منه في الجنس.

وسنكتفي بمثال واحد حول مفارقة الخبر للمبتدأ في الجنس:

يعرّف الخبر في اللغة المعيارية بأنه « اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ، ويتمم معناه الأساسي»<sup>91</sup>، إلا أنه في اللغة الشعرية يسير عكس ما وضع له؛ حيث يدفع المتلقي إلى التساؤل عن علاقته بالمبتدأ؛ كأن لا يطابقه في الجنس والعدد، وهما شرطان لازمان على ما أقره الدماميني (827هـ) في قوله: «ويجب أن يكون هو،

وعبر عنه أفضل تعبير فقال: «فماذا عسانا أن يكون موقفنا من النحاة في ضوء هذه الملاحظات؟ أنلومهم لأنهم خالفوا مقاييس وطرقاً منهجيةً لم يكن لها وجود في زمانهم، أم نرى ما رأوه ضرورة الأخذ بهذه اللغة الأدبية؟ إن النحاة العرب لم يتصدوا لهذه المهمة الجليلة إلا لخدمة القرآن، فلولا عنايتهم بالمحافظة على النص القرآني من أن تتسرب إليه ظاهرة اللحن، ما فكروا في ذلك الزمان بعينه، والمكان بعينه في إنشاء النحو، والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، فكان على من يود المحافظة على القرآن، أن يدرس اللغة التي أنزل بها»<sup>98</sup>.

بل ويرى أنه لم يكن بوسعهم انتهاج غير هذا المنهج، فقال: «ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكن ذلك منهم خيانةً للغاية التي سعوا إليها، وإجهاضاً للغرض النبيل الذي عملوا من أجله...»<sup>99</sup>، ويكفهم فخرا أنه كان لهم السبق في إنشاء هذا العلم ومنهجه دون مثال يحتذى.

عموماً أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كل مخالفة منهجية في التقعيد وكل ظاهرة لغوية تشذ عن قاعدتها تدخل تحت مسمى المفارقة النحوية.

- إن تضارب الآراء المنهجية في التقعيد بين المدارس التقليدية للنحو هو ما أسهم في خلق ظاهرة المفارقة في النحو العربي.

- إن بعض مفارقات التقعيد تحملنا على إعادة النظر في منهج الأوائل في بناء القاعدة النحوية والنظري في روايات الشاهد الشعري والشواهد

معنى الفاعل والفاعل معنى المفعول، فيحل أحدهما مكان الآخر إعرابياً، واختلفوا حول حكمه، وذهب معظمهم إلى الجواز؛ منهم ابن مالك في ألفيته؛ حين يقول:

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا مَعَ نَصْبٍ فَاعِلٍ رَوَّأُ  
يُلْتَمَسُ بَلَّغٌ بَسْ فَالَا تَقْسِسْ<sup>94</sup>

يقول الأشموني (900هـ): «أي: قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: "خرق الثوب المسمار"»<sup>95</sup>.

كقول الأخطل:

عَلَى الْعِبْرَاتِ هَدَّاجُونَ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَّغَتْ  
قَدْ بَلَّغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ<sup>96</sup>

يقول عبد الحسين الفتلي معلقاً على هذا البيت: «الشاهد فيه نصب الفاعل ورفع المفعول، فالسوات منسوب وهو فاعلٌ معي، و"هجر" مرفوع وهو مفعول به عكس الأول، فالسواة: هي البالغة إلا أنه قلبها قلباً في المعنى، فجعل ما حقه أن يكون فاعلاً مفعولاً، وما حقه أن يكون مفعولاً فاعلاً، ومثل هذا: خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر»<sup>97</sup>.

## 6. خاتمة:

إنه مما يجب على الدارس لهذه القضايا والمفارقات - التي حاولنا ملمة بعضها في سياق واحد- النَّظَرُ إلى النحاة بعين الانصاف، وَعُدْرُهُمْ فيما انتهجوه من معايير تقعيدية، وذلك أن غايتهم كانت خدمة القرآن الكريم والعربية، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان



أمراء الكلام، يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، ليكون الشاعر هو الوحيد الذي له قدرة التمرد على السلالم والقوالب والأنماط المعيارية للمعاني.

- إن مفارقة القاعدة وإن نظر إليها البعض على أنها ثغرات في النحو، وجد فيها الدرس اللساني الحديث جمالية؛ وذلك أثناء دراساتهم للبنى العميقة؛ حيث إن بعض من مارس هذه المفارقات في كتاباته كان له تصور مختلف لها ونظرة فنية، واعتمد في نسجها على سلطة المعنى أكثر من اعتماده على سلطة اللفظ.

- إن جملة المآخذ والانتقادات والثغرات التي أدرجها الباحث تحت مسمى المفارقة، لا يعني خيبة سعي النحاة التقليديين في استقراء الظواهر اللغوية؛ وإنما كان ذلك في بعض القواعد الجزئية والأحكام الخاصة؛ حيث لا يكفي فيها الاستقراء الناقص بل تحتاج إلى أكثر من ذلك، كما تحتاج إلى إدامة نظر في الأدلة، لعلها تحتل من التأويل ما منعه أو تمنع عمّا احتملوه.

- عموماً لولا تعقيد التقليديين للنحو على هذا النحو لما عرفنا الشاذ في أحكامه وقواعده، ولا عرفنا المفارقة النحوية، ولا التفتت إلى الفوائد والمُلح المترتبة عن الخلاف بين لغات ولهجات العرب، ولما وجدنا مادة تطبيقية للدرس اللساني والنحو التوليدي خاصة.

ولعلّ هذا يدفعنا لإنهاء هذه الورقة البحثية بإشكالية تصلح أن تكون مشروع مقال آخر ومفادها: كيف ينظر الدرس اللساني والمدارس النحوية الحديثة للمفارقة النحوية؟، وكيف تمّ توجيهها؟

7.الهوامش والإحالات:

المصنوعة، وإعادة تبويب النحو بالاعتماد على الفصيح فقط كون نحاة العصر يملكون من الوسائل ما لم يملكه الأوائل.

- حمل النحو -بوصفه علماً تجريدياً- الباحثين على التعامل معه بأسلوب جافٍ، وهو ما دفعهم إلى أن ينظروا للشاذ من المسائل نظرة سطحية قاصرة، ومن ثمّ تأويله وإدراجه تحت قاعدة ما؛ دون مراعاة المعنى والقصد، وهو ما أوقعهم في حرج شديد خاصة أثناء تعاملهم مع القرآن الكريم، إلا أن المتأخرين منهم حاولوا تدارك الموقف ولأنّ جانبهم للاهتمام بالدلالة أكثر؛ مع ظهور علم الدلالة التركيبي في المدارس اللسانية الحديثة.

- خلاصة ما تطرقنا إليه من مفارقات -سواء في التعقيد أو في القاعدة- مردّه إلى مفارقة كبرى يمكن أن نطلق عليها "مفارقة التعقيد المبني على الاستقراء الناقص"؛ كون النحو وليد الاستقراء؛ حيث إنه لمن المعلوم بالضرورة أن لغات القبائل العربية المعتمد عليها في التعقيد من طرف النحاة التقليديين لم تشمل كل لغات العرب ولهجاتها؛ على اختلاف أساليبها وتراكيبها، حيث إن العربية أوسع من أن تجمع، كما أن ما ضاع منها أضعاف مضاعفة مما دون، ومن هذا المنطلق تمّ إنتاج أحكام نحوية -بعضها- هشة وقاصرة بسبب ذلك؛ لا تصمد أمام النقد، بسبب بنائها وصياغتها على استقراء ناقص، ولو تم توسيع دائرة الاحتجاج، لما كان ذلك.

- إذا وردت مفارقة القاعدة في الشعر؛ فغايتها جمالية -غالبا- وليس شرطاً أن تدرج تحت باب الضرورة الشعرية، ولا يمكن أن ترد في غير اللغة الشعرية، ولا تتأتى إلا للشعراء؛ الذين هم كما قيل

<sup>15</sup> ينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط16، 2004م، ص118.

<sup>16</sup> ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، (دراسة في الضرورة الشعرية)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2006 م، ص101.

<sup>17</sup> محمد أحمد العمروسي، دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي، رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف والعروض كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة، ص300.

<sup>18</sup> عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1993م، ص131.

<sup>19</sup> عصام علي الدردير، التأصيل في التراث النحوي في ضوء مناهج البحث الحديث، رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف والعروض، كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة 2006م، ص04.

<sup>20</sup> ينظر: محمد يوسف حبلص، علم اللسان العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط01، 1414هـ/1994م، ص235.

<sup>21</sup> كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 م، ص155.

<sup>22</sup> جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط01 1418هـ/1998م، ج01، ص167.

<sup>23</sup> كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص155.

<sup>24</sup> جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج01، ص167.

<sup>25</sup> ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط05، 2006م، ص15.

<sup>26</sup> علي أبو المكارم، في أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، دط 1393هـ/1973م ص26-27.

<sup>27</sup> ينظر محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، مصر، ط01، 2006م، ص253.

<sup>28</sup> جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج02، ص457.

<sup>29</sup> «ابن عقيل 1/236، والخزانة 4/370، والأمالي 2/151، وجمهرة اشعار العرب 250، والأصمعيات 98، واللسان 16/24، وهو في كتب الأدب، برواية (أبا المغوار) وهو خلاف ما في كتب النحو واللغة كما هنا بالأصل من أنه مجرور بلعل في لغة عقيل»

<sup>1</sup> أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج10، ط3، 1414هـ مادة قعد، ج03 ص361.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> مجد الدين بن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، دط 1399هـ/1979م، ج04، ص86.

<sup>4</sup> ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة قعد، ج3، ص361.

<sup>5</sup> الشريف الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط01، 1403هـ/1983م، ص171.

<sup>6</sup> العربي بن السنوسي القيرواني، القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، تح: عبد الحسين الفتلي، عالم الكتب، القاهرة مكتبة النهضة العربية بيروت، ط01، 1409هـ/1989م، ص35.

<sup>7</sup> محمد مصطفى الزميلي، القواعد الفقهية، (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع 14، ص12-13.

<sup>8</sup> أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مطبعة بولاق، مصر، ط03، 1316هـ. ج01، ص74.

<sup>9</sup> ابن النجار الحنبلي، شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، تح: محمد الزحلي، نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط02 1418هـ/1997م، ج01، ص30.

<sup>10</sup> أحمد بن محمد الحمودي، غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01 1405هـ/1985م، ج01، ص51.

<sup>11</sup> خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت، ج01، ص140.

<sup>12</sup> محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية - تحليل ونقد، دار الفكر، دمشق، ط01، 1428هـ/2007م، ص28.

<sup>13</sup> محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، وأثرها في اختلاف الفقهاء، دار الصفاء، الجزائر، دار ابن حزم بيروت، ط01 1421هـ/2000م، ص71.

<sup>14</sup> المصدر السابق، ص72.

- 51 المصدر نفسه الصفحة نفسها.
- 52 السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 216.
- 53 ينظر: المصدر نفسه، ص 67.
- 54 تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط 04، 2001م، ص 158.
- 55 حماسة عبداللطيف، الضرورة الشعرية، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط 01، 1979م، ص 87-88.
- 56 ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 01، ص 284.
- 57 ينظر: نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1419هـ/1998م، ج 03، ص 74.
- 58 ينظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2005م ص 252.
- 59 ينظر: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 01، 1422هـ/2002م، ج 02، ص 993.
- 60 محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1981م، ص 11.
- 61 نعمة رحيم العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، دط 2001م، ص 136.
- 62 محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1976م، ص 165.
- 63 إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 08، 1992م، ص 48.
- 64 فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 1420هـ/2000م ج 01، ص 29.
- 65 جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، دط دت، ج 01، ص 490.
- 66 المصدر نفسه، ج 02، ص 368.
- 67 المصدر نفسه، ج 02، ص 363.
- 68 عبد الله جاد الكريم، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 01، 1422هـ/2001م، ص 30.
- 69 ابن جني، الخصائص، ج 02، ص 413.
- 70 ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 619.
- 71 ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ط 01، 1408هـ/1988م، ص 140.
- ذكره الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي في تعليقاته على "شرح شواهد المغني".
- 30 جمال الدين، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ط 06، 1985م، ص 35-36.
- 31 كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط 01، 1424هـ/2003م، ج 01، ص 317.
- 32 أبو الحسن الرماني، رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دط، 1984م، ص 73.
- 33 علي بن عيسى الرماني، رسالة في منازل الحروف، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان، دط، دت، ص 73.
- 34 أبو الفتح بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 04، دت، ج 01، ص 98.
- 35 الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 124.
- 36 ابن الحاجب المالكي، أمالي ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمارة، الأردن، دار الجيل - بيروت دط، 1409هـ/1989م، ج 2، ص 774.
- 37 الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 124.
- 38 ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج 01، ص 57.
- 39 ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 40 ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 41 ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- 42 أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 07، دت، ج 02، ص 295.
- 43 جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان ج 02، ص 164.
- 44 ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط 02 1427هـ/2006م، ص 152.
- 45 التأصيل في التراث النحوي، ص 215-216.
- 46 ديوان امرئ القيس، تح: حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 05، 2004م، ص 118.
- 47 ينظر: جمال الدين ابن هشام، شذور الذهب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، دت، ص 30.
- 48 ينظر: ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 04، دت، ج 01، ص 98.
- 49 السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص 157.
- 50 ابن جني، الخصائص، ج 01، ص 116.

- <sup>91</sup> عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط15، دت، ج01، ص442.
- <sup>92</sup> بدر الدين الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، تح: فاخر جبرمطر، أطروحة دكتوراه، إشراف: عدنان محمد سلمان، 1410 هـ/1989م، ج01، ص244.
- <sup>93</sup> ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تح: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط01، 1997م، ص75.
- <sup>94</sup> نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج01، ص425.
- <sup>95</sup> المصدر نفسه الصفحة نفسها.
- <sup>96</sup> ديوان الأخطل، شر: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، 1414هـ/1994م، ص109.
- <sup>97</sup> ابن السراج، الأصول في النحو، ج03، ص464.
- <sup>98</sup> تمام حسان، الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ/2000م، ص97.
- <sup>99</sup> المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- <sup>72</sup> عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دط 1979م، ص48-49.
- <sup>73</sup> المصدر نفسه، ص49.
- <sup>74</sup> حسن خميس الملمخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص144.
- <sup>75</sup> السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص101 – 102.
- <sup>76</sup> أبو محمد الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط01 1998هـ، ص176-177.
- <sup>77</sup> جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص63.
- <sup>78</sup> البيت يستشهد به في كتب النحو ولم يعزل لأحد، أنظر: مغني اللبيب، ص506، وهمع الهوامع، ج01، ص554.
- <sup>79</sup> ينظر: بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط01، 1431 هـ/2010 م، ج02، ص877.
- <sup>80</sup> ينظر: سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، دط، 2003، ص06.
- <sup>81</sup> ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج01، ص253، ج01، ص282، ج02، ص355، ج02، ص373، ج02، ص475.
- <sup>82</sup> السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص123.
- <sup>83</sup> من شواهد مغني اللبيب، ص242. وشرح الأشموني على الألفية ج03، ص183.
- <sup>84</sup> ينظر: سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص06.
- <sup>85</sup> علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2007م ص204.
- <sup>86</sup> ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، 1420هـ، دط، دت، ج03، ص270.
- <sup>87</sup> قيس حمزة الخفاجي، المفارقة في شعر الرواد، دار الأرقم للطباعة والنشر، بابل، ط01، 2007م، ص243.
- <sup>88</sup> ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- <sup>89</sup> مزاحم العقيلي، شعر مزاحم العقيلي، تح: نوري حمودي القيس، حاتم صالح الضامن، مجلة معهد المخطوطات، معهد المخطوطات، القاهرة، مج 22، ج01، 1976م، ص106، وفي الخصائص ج01، ص26: لظل رهيناً خاشع الطرف حطه... تغلب جدوى والكلام الطرائف
- <sup>90</sup> ابن جني، الخصائص، ج01، ص27.